

حدود الديمقراطية في العراق نظرة في علاقة الدين والسلطة السياسية

الدكتور

خضر عباس عطوان

مركز الدراسات القانونية والسياسية

جامعة النهريين

مما لا شك فيه ان للديمقراطية مضمون، ان لها مظاهر معينة بتحقيقها يمكن وصف المجتمع المعني بانه ديمقراطي، بدرجة او اخرى. اذا ما نظرنا الى حال العراق بعد 9 نيسان 2003، وقارناه بما سبق سنجد بالفعل ان هناك مظاهر للديمقراطية. فالقوى الفاعلة سياسيا استطاعت تكوين احزاب سياسية وصحافة ومنظمات مجتمع مدني. والملاحظ اننا نقف عند فكرة انها استطاعت تكوين بمعنى ايجاد، ولا نتحدث عن فاعلية سياسية.

في المقابل، وهذا ما سنركز عليه في هذه الورقة، صارت مظاهر الديمقراطية تتعايش مع المجتمع العراقي وثقافته، وهذا التفاعل سيحدد الاجابة على التساؤل الآتي: هل هناك تحول ديمقراطي حدث في العراق؟ بالطبع هذا سؤال قابل للتأكيد انه قد حدث، كما بينا في مظاهر الديمقراطية (وان بقي جانب التداول السلمي على السلطة)، كما انه قابل للتفنيد اذا ما كانت ثقافة المجتمع ترفض التعامل بها كمنهج في تفسير شؤونه.

في الواقع، الثقافة العراقية، ان وجدت، تحوي الكثير من المكونات التي هي بحاجة الى التأمل وعلى الاخص دور ثلوث التخلف الاجتماعي والسياسي الذي يسيطر على هذا المجتمع (الطائفية، العشائرية، الاستبداد وغياب النسبية)، نحن لسنا مع الطرح الذي يقول ان التفعيل الحاصل هو للتيارات الاسلامية، فالاسلام من حيث المضمون لا يرفض الديمقراطية، الا ان التفعيل الحاصل هو، شئنا ام ابينا، للنزعات الطائفية.

لقد اصدرنا حكما مسبقا ان الاسلام لا يتعارض مع الديمقراطية اذا ما اريد تطبيقها في العراق، وان الطائفية لن تتجح التحول الديمقراطي فيه. لنعمل على اختبار هذه المقولة.

الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريع في العراق. كلا الدين المصدر الأول فيه. لا هذا الأمر ولا ذاك، الإسلام مصدر من مصادر التشريع. هذا جانب من السجال الذي دار بين العراقيين حول العلاقة بين الدين والسياسة، والتزمت القوى السياسية في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت بما انتهت إليه الولايات المتحدة من كونه مؤثر على العملية الديمقراطية، التي تعهدت الأخيرة برعايتها في هذا البلد.

نحن لسنا مع هذا الطرح، اي الإشارة بنص قانوني فقط، فالعبرة، ومن واقع الحال المعاش،

